

تعزير مشاركة الشباب المدنية والسياسية في مصر	اسم المشروع
الأولى	المرحلة
٨	رقم المادة
دور المجتمع المدني في النظام الانتخابي	الموضوع التدريبي
محمد حنفي الشنتناوي	اعداد

## دور المجتمع المدني في النظام الانتخابي.

### مقدمة

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى كل أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظمها جماعة ما حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة. وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها المجتمع المدني تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. ففي إطار هذا النشاط الأخير مثلاً، يجوز أن يجتمع مواطنون خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات، أو ممارسة الضغوط بشأنها، أو تعزيزها (معاينة صانعي السياسات أو مكافأتهم).

يضم المجتمع المدني مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية.

ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى كيانات ينشئها أشخاص تعمل لنصرة قضية مشتركة. وهي تشمل الأحزاب، والهيئات المستقلة، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري. أما الميزة المشتركة التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني كافة، على شدة تنوعها، فهي تتمثل باستقلالها عن الحثومة والقطاع الخاص أقله من حيث المبدأ. ولعل هذا الطابع الاستقلالي هو ما يسمح لهذه المنظمات بأن تعمل على الأرض وتضطلع بدور هام في أي نظام ديمقراطي.

ويعتبر مشاركة المجتمع المدني في العملية الانتخابية بمثابة ضمان للشفافية والنزاهة على مستوى العالم بل وأنه مؤشر على ديمقراطية البلد المستضيف كما أنه يؤثر على وضع الدولة عالمياً وبالتالي تطلبه عدد من الدول لما له من تداعيات إيجابية على الدول التي تثبت نزاهة عملية الانتخاب، لذلك توجد شروط لمراقبة أو متابعة منظمات المجتمع المدني العالمية، أهمها ملائمة البيئة السياسية واللوائح الداخلية التي تنظم عملية المراقبة أو المتابعة وتوجد بعض منظمات المجتمع المدني التي تتقدم بالطلب للدولة المضيفة، والأخرى مثل الأمم المتحدة تنتظر أن يوجه إليها دعوة رسمية من الدولة التي تجرى بها الانتخابات. تقوم منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مراقبة الانتخابات بتقديم طلب للقيام بالمراقبة على الانتخابات بنوعها قصير المدى وطويل المدى تبعاً لما تتيحه الدولة المضيفة وإن كان من الأفضل أن تراقب المنظمات العملية الانتخابية بمراحلها الثلاثة، وبالتالي من المهم أن تحصل تلك المنظمات على تصاريح العمل قبل الانتخابات بفترة كافية تسمح للمنظمات بالبدء في إجراءات المراقبة بهدف أن تعطي الدولة شهادة علي نزاهة الانتخابات فيها.

وتشتمل نزاهة الانتخابات على مجموعة من المعايير المستندة إلى المبادئ الديمقراطية ونظام قانوني ومؤسسي يعمل على تحقيق انتخابات نزيهة وعادلة والمحافظة عليها. وعلى الرغم من ضرورة ملاءمة هذه النظم للسياق الاجتماعي والسياسي لكل بلد، إلا أن الأهداف الأساسية الناتجة عن الحاجة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تبقى دون تغيير . أما المبادئ الإرشادية الضرورية للحفاظ على نزاهة الانتخابات فهي :

١. احترام مبادئ الديمقراطية الانتخابية
٢. السلوكيات الأخلاقية
٣. الدقة
٤. وسائل الوقاية التنظيمية (الرقابة والمتابعة)
٥. الإشراف وإنفاذ الضوابط
٦. الشفافية .

### احترام مبادئ ديمقراطية الانتخابات

ووفقاً لمبادئ الديمقراطية الانتخابية ، يمتلك كافة المواطنين حقوقاً متساوية للمشاركة في الانتخابات كناخبين وكمرشحين ، وأن يتمتعوا جميعاً بذات القدرة على التأثير في نتائج الانتخابات من خلال أصواتهم (المساواة في قوة الصوت) ، كما يجب ضمان الحفاظ على سرية الاقتراع ، والتحقق من حصول كافة المواطنين على المعلومات السياسية ، كما يجب أن تنص القوانين على قيام إدارة انتخابية نزيهة ومحيدة ، ويجب تنظيم الانتخابات بشكل منظم بحيث تفرز نتائج تعبر عن الخيار الحر الذي تعبر عنه أكثرية المواطنين من خلال أصواتهم .

وهذه المبادئ مجتمعة تضمن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، كشرط أساسي لتحقيق مبدأ النزاهة. وتعتمد الانتخابات الحرة على ضمان حرية التعبير، والتجمع، والانضمام إلى التنظيمات المختلفة والحركة، بالإضافة إلى التحرر من الخوف . وتعتمد الانتخابات النزيهة على إجراء عملية انتخابية تتسم بالشفافية، ووجود تشريعات ونظم انتخابية عادلة، وتكافؤ الفرص لكافة المشاركين في الانتخابات، مع وجود إدارة انتخابية مستقلة ومحيدة، وغياب مظاهر الإكراه، في ظل قيام ضوابط ملائمة وتقبل عام لنتائج الانتخابات.

وتعتمد نزاهة الانتخابات على وجود التزام صريح بنظام الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، وقتوات للمشاركة والاعتراضات السلمية، والانفتاح على التغيير عند الحاجة، بالإضافة إلى الالتزام بتقبل النتائج الرسمية للانتخابات الحرة والنزيهة. ويعمل النظام للحفاظ على مبادئ ديمقراطية الانتخابات والانتخابات الحرة والنزيهة من خلال الإطار القانوني والتنظيمي الخاص به.

### الممارسة الأخلاقية

تعتمد نزاهة الانتخابات على الممارسات الأخلاقية للقائمين على إدارة الانتخابات، والموظفين، والمرشحين، والأحزاب ومختلف المشاركين في العملية الانتخابية. وهذا يعني ضمناً ضرورة تصرف كافة المشاركين بطريقة تعزز إجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة، وتبتعد عن أية ممارسات من شأنها الإضرار بنزاهتها. ولتحقيق ذلك، فإنه يتعين على الجميع تنفيذ مهامهم وأدوارهم بمهنية، وشفافية وحيادية تامة. وهذا يعني ضرورة أن يتمتع المسؤولون والموظفون العامون (بمن فيهم القائمون على إدارة الانتخابات) عن استخدام مناصبهم لمصالح شخصية أو سياسية. كما يعني عدم إساءة المرشحين والأحزاب في استخدام أموال التبرعات المقدمة لهم لأغراض تنفيذ حملاتهم الانتخابية. ويعني كذلك امتناع أصحاب النفوذ عن استخدام الأموال أو الحوافز الأخرى لمحاولة التأثير غير المشروع على القائمين على إدارة الانتخابات أو الموظفين العامين، والإفصاح عن مصادر تمويلهم ومصروفاتهم التزاماً بالقانون.

كما تقوم الممارسة الأخلاقية على أساس احترام الحقوق والنشاطات السياسية للآخرين، وتقبل المواطنين ومديري الانتخابات لحقيقة تمتع أي كان بالحق في مناقشة المسائل السياسية بحرية والدفاع عن طرح وجهات نظر سياسية مختلفة، والعمل بموجب فهم تام لمبدأ عدم امتلاك أي كان للحق في التدخل بجهود الأحزاب السياسية وبرامجها لنشر رسالتها ومواقفها أو التدخل في الفعاليات والنشاطات السياسية لأي مواطن.

وفي هذا السياق تعتمد الكثير من الأنظمة ميثاق شرف أو مدونة سلوك تحدد طبيعة السلوكيات الممارسات المنتظرة من كافة المشاركين في الانتخابات.

### الدقة

عادة ما يسود الاعتقاد بأن المشكلات التي تتعرض لها مسألة النزاهة في الانتخابات تنبع من الممارسات غير النزاهة أو التحصيلية، إلا أنها قد تنتج كذلك عن خطأ بشري أو خطأ غير مقصود. لذلك من الضروري أن تتسم إدارة الانتخابات بالمهنية والدقة. فالعمل العشوائي أو عدم الدقة في إعداد نتائج الانتخابات من شأنه أن يثير التساؤلات حول نزاهة الانتخابات ويؤثر على صحتها. ويمكن الاستفادة من وسائل المتابعة والرقابة المصممة للحد من تجاوز الصلاحيات وتحقيق مبدأ المحاسبة للمساعدة في الكشف عن الأخطاء. وعلى الرغم من أن محاولات العبث بالعملية الانتخابية أو نتائجها قد يعتبر على أنه جريمة انتخابية، إلا أن المشكلات الناجمة عن الخطأ وعدم الدقة في العمل تبقى عادة من ضمن المسائل الإدارية أو المدنية.

ويمكن أن تنجم المشكلات التي تعترض نزاهة الانتخابات عن ضعف في النصوص القانونية أو خلل في تصميم النظم الانتخابية. فعلى سبيل المثال، تنص القوانين واللوائح على تفويض مسؤوليات محددة لإدارة الانتخابات إلى موظفي الانتخابات، فإذا ما شاب تلك النصوص ضعف في صياغتها بحيث يفهم منها تخويل مقدار زائد من حرية القرار لموظف ما، فإن ذلك قد يخلق فرصة لاستغلال الصلاحيات الممنوحة. وبنفس الشكل، يمكن لنظام تسجيل الناخبين المصمم بضعف أو بشكل غير دقيق أن يوفر فرصة للتسجيل أكثر من مرة من قبل الأشخاص غير الملتزمين، أو أن يضع العوائق أمام شرائح واسعة من المواطنين ويحرمهم من إمكانية التسجيل. كما أن القوانين التي عفي عليها الزمن من دون تحديثها، من شأنها أن تؤدي إلى بعض المشكلات، إن لم تأخذ بعين الاعتبار الوسائل التكنولوجية الحديثة ولا تشمل تغطية لجرائم الاحتيال بطرق الحواسيب الآلية.

كما أن الأخطاء وعدم الدقة في تصميم الأطر القانونية والتنظيمية و في تنفيذها، يمكن أن يؤدي إلى حصول الكثير من المشكلات غير المتوقعة، كما قد تشجع على ارتكاب تحايل بشكل متعمد. =

### وسائل الوقاية المؤسساتية (الرقابة والمتابعة)

تستخدم وسائل الحماية المؤسساتية المستندة إلى الرقابة والمتابعة بشكل كبير للحفاظ على النزاهة وتنظيم انتخابات حرة ونزاهة. ولكي تكون فعالة، يجب أن تشكل تلك الوسائل جزءاً من الإطار القانوني والمؤسسي للانتخابات. ومن خلال هذه الوسائل يمكن التحقق من توزيع مختلف السلطات والصلاحيات المتعلقة بالانتخابات بين مؤسسات وجهات أخرى

مختلفة، مما يوفر توازناً في إدارة الانتخابات. ويعطي هذا التوزيع الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دوراً في الرقابة على الانتخابات .

وعادة ما يتم توزيع وتحديد السلطات من خلال الإطار القانوني. فعلى سبيل المثال يمكن أن تنص المواد القانونية على الفصل بين إدارة القانون وتطبيقه أو إنفاذه. كما انها قد تفصل بين سلطات الادعاء وسلطة المحاكم الخاصة بإصدار الأحكام. ويمكن تفويض السلطات المتعلقة بالرقابة على الانتخابات إلى إدارة أو مكتب مراقب عام أو محكمة انتخابية. كما ويمكن تفويض سلطة إنفاذ القانون الانتخابي إلى النظام القضائي. ويجب أن تحدد الضوابط الإدارية بوضوح السلطات المفوضة لكل إدارة أو قسم ولكل موظف انتخابي وحدود تلك الصلاحيات، وهذا يسهم في زيادة وعي المؤسسات الانتخابية لطبيعتها وسلطاتها ولوجود نظام يحول دون تجاوز الموظفين لحدود صلاحياتهم ومسئولياتهم .

وعندما يتم توزيع السلطات الانتخابية بين مؤسسات مختلفة، فمن الضروري تطوير وسائل تنسيق جيدة فيما بينها بحيث تعمل مختلف المؤسسات سوياً دون أن يؤدي ذلك إلى مضاعفة الجهود أو تداخلها أو الوقوع في تعارض بين طرق عملها. كما ومن المهم بمكان إطلاع الجمهور، والأحزاب السياسية على أدوار ومسؤوليات كل مؤسسة للحيلولة دون حصول سوء فهم أو خلط فيما بينها .

وفي نيوزيلندا على سبيل المثال، تضطلع مؤسسات مختلفة بالمسؤولية عن مهام انتخابية محددة. ويتولى مفوض الانتخابات التابع لوزارة العدل مسؤولية تنظيم الانتخابات، أما مركز التسجيل الانتخابي (التابع لهيئة البريد)، فإنه يعمل على تسجيل الناخبين وتعديل قوائم الناخبين. كما تقوم هيئة الانتخابات، وهي مؤسسة مستقلة، بتسجيل الأحزاب السياسية، ورموزها، وبتوعية الناخبين حول المسائل الانتخابية، وبتوزيع المخصصات من الخزينة العامة لتمويل فعاليات الحملة الانتخابية، وباستلام التقارير المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية. ويعهد إلى الشرطة مسؤولية التحقيق في المخالفات لقوانين الانتخابات وملاحقة المخالفين. أما لجنة التمثيل فهي مؤسسة دستورية مستقلة تقوم بترسيم حدود الدوائر الانتخابية. أخيراً، تقوم لجنة برلمانية بمتابعة ومراجعة الإدارة الانتخابية وباقتراح التعديلات المطلوبة على التشريعات الانتخابية

وفي البلدان التي لا زالت في المراحل الانتقالية أو تلك التي تفتقر لنظام قضائي يتمتع بالمصداقية، فقد تتمثل الوسيلة الوحيدة لمواجهة التأثير الهائل للمؤسسات القائمة من خلال تأسيس مفوضية انتخابات تتمتع بسلطات وصلاحيات كبيرة، كذلك القائمة في أستراليا

ويعتبر النظام الانتخابي المعتمد في المكسيك، والذي خضع لإصلاحات عديدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦، مثالاً جيداً على عملية إصلاح انتخابي فعالة استندت إلى توزيع السلطات والفصل بينها وإيجاد وسائل للرقابة والمتابعة. ومن أجل الحد من سلطات القائمين على إدارة الانتخابات، اعتمدت الإصلاحات نظاماً من الضوابط والقيود التنظيمية المتبادلة. ومن بين تلك الإصلاحات، فقد تم وضع تشريع انتخابي جديد، وهو القانون الفيدرالي حول المؤسسات والضوابط الانتخابية، وتم نزع سلطة إدارة الانتخابات من أيدي وزارة الداخلية وإنشاء مؤسسة دائمة، محايدة ومستقلة لإدارة الانتخابات، تسمى المعهد الفيدرالي للانتخابات (IFE) وبالإضافة لذلك فقد تم إنشاء محكمة مختصة بشؤون الانتخابات. كما تم تحديد قائمة بالجرائم الانتخابية واعتماد عقوبات صارمة بحقها، حيث عهد لمدعي عام خاص بإنفاذ قانون الانتخابات. كما تم تحديث سجلات الناخبين بالكامل، وإصدار بطاقات جديدة للناخبين تعتمد على أحدث الوسائل التكنولوجية. وأخيراً، شملت الإصلاحات اعتماد نظام للرقابة من قبل الأحزاب السياسية يسمح لها بمتابعة ومراقبة كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

### المراقبة وإنفاذ الأنظمة والضوابط

لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإخضاع القائمين على إدارة الانتخابات وكافة المشاركين فيها لمبدأ المحاسبة، يجب أن تنص الأطر القانونية والتنظيمية على وسائل لمراقبة الانتخابات وإنفاذ قوانينها وضوابطها . ومن شأن الرقابة الدائمة على العملية الانتخابية، الداخلية منها والخارجية، العمل على المساعدة في تحديد المشكلات التي يعاني منها النظام وتحديد الأفراد أو الجهات المسؤولة عنها .

وتعتبر مسألة إنفاذ الضوابط والقوانين، بمعنى اشتغالها على وسائل تضمن إمكانية تطبيقها على أرض الواقع وسريتها على الجميع دون استثناء، مسألة هامة ولخلق الشروط الملائمة لتنظيم وحيوية لمتابعة أية فعاليات أو ممارسات تهدف لتحقيق المصالح الشخصية أو الخاصة، انتخابات حرة ونزيهة. كما يعتبر ذلك رادعاً لمن ينوي القيام بممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية، بالإضافة إلى كونه يمكننا من معاينة من يخالف القانون. أما الأجواء التي تتسم بعدم القدرة على

إنفاذ القانون والضوابط فأنها تشجع إحساساً من الحصانة وتشجع على توليد جو من الفساد والأداء المتدني. وفي مثل تلك الأجواء فقد لا يجد القائمون على إدارة الانتخابات، وكذلك الموظفون والمرشحون، أي حافز للالتزام بالضوابط القانونية أو "اللعب بنزاهة". لذلك فإن العمل على إنفاذ القانون والضوابط بشكل دائم ومستمر يعتبر في مقدمة الأولويات الهامة لمقارعة الفساد واستئصاله من العملية الانتخابية، وإخضاع الفاسدين للعدالة الصارمة، والحفاظ على جو من الثقة في العملة الانتخابية.

### الشفافية

وأخيراً، فالنظام الذي يتمتع بالنزاهة هو نظام يتمتع بالشفافية. فالشفافية تجعل من الهياكل التنظيمية وفعاليتها وقراراتها متاحة أمام الجميع وسهلة الفهم. وفي هذه الحالة سيكون من الصعب العمل بموجب نظم تتيح المجال أمام سوء استخدام الصلاحيات أو الفساد، أو الدفاع عن تلك النظم. وعليه، يجب أن يكون القائمون على إدارة الانتخابات مسؤولين عن قراراتهم المتعلقة بإدارة الانتخابات، بحيث يمكن محاسبتهم عليها. وفي الوقت ذاته، يجب أن يخضع المشرعون المنتخبون للمحاسبة بشأن مضمون القوانين التي يقرونها ومستويات التمويل التي يعتمدها للانتخابات. كما يتعين إخضاع المرشحين والأحزاب السياسية، ومؤيديهم، إلى المحاسبة بشأن كل ما يقومون به أثناء الحملة الانتخابية.

ويحتاج المشاركون في الانتخابات إلى الاطلاع على كافة الضوابط والتعليمات لكي يمكنهم فهم كيفية تنفيذ العملية الانتخابية وممارسة حقوقهم. وعادة ما تفرض الشفافية، والرقابة العامة التي تليها، على القائمين على إدارة الانتخابات ضرورة الالتزام بالضوابط والقواعد القانونية والخضوع للمحاسبة عن أعمالهم.

ومن شأن الاستشارات المنتظمة بين مختلف هيئات اتخاذ القرارات، وهيئة إدارة الانتخابات والأطراف السياسية الفاعلة أن تساعد في تطوير وإقامة إدارة وأطر انتخابية شفافة ومقبولة لدى كافة الفرقاء المشاركين. وتفيد الاستشارات بشكل خاص في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، والتي ما زالت تعمل على تطوير ضوابطها وإجراءاتها، حيث تظل بعض الشكوك تساور المرشحين حول قدرات الإدارة الانتخابية والمؤسسات المعنية الأخرى على تنظيم وتنفيذ انتخابات حرة ونزيهة.

ومن شأن الشفافية أن تسهم في فهم الجميع لمعطيات العملية الانتخابية، وتوسيع مداركهم بشأن الصعوبات التي تواجهها، والأسباب الكامنة من وراء اتخاذ بعض القرارات من قبل الإدارة الانتخابية. وعليه، فإن الشفافية تعزز من مصداقية

العملية الانتخابية وشرعية نتائجها . فعندما تتسم الانتخابات بالحرية والنزاهة، والدقة، والشفافية وتخضع للمراقبة، ويتم تطبيق القانون والضوابط فإنه يصبح من الصعب على المشاركين والناخبين عدم قبول نتائج الانتخابات أو عدم الإقرار بشرعية الممثلين المنتخبين.

## م أصحاب المصلحة ودورهم في العملية الانتخابية

أصحاب المصلحة في هيئة إدارة الانتخابات هم الأفراد والجماعات والمنظمات الذين لديهم منفعة أو " مصلحة" في العمليات التي تقوم بها. ويمكن تصنيفهم إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين يؤثرون، أو يتأثرون، مباشرةً بأنشطة هيئة إدارة الانتخابات وسياساتها وممارساتها، أو أصحاب المصلحة الثانويين الذين تربطهم علاقة أضعف بأنشطة هيئة إدارة الانتخابات. ويمكن أن يبني الحوار الصادق والمفتوح مع أصحاب المصلحة جسور الثقة في العملية الانتخابية والوثوق في أنشطة هيئة إدارة الانتخابات.

تشمل مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين المجموعات الآتية:

١. الأحزاب السياسية والمرشحون السياسيون
٢. موظفو هيئة إدارة الانتخابات
٣. السلطة التنفيذية للحكومة
٤. المجالس التشريعية
٥. هيئات تسوية النزاعات الانتخابية
٦. النظام القضائي
٧. مراقبو الانتخابات (المحليون) ومراقبو الانتخابات المدنيين والدوليون
٨. وسائل الإعلام
٩. جمهور الناخبين: الناخبون والناخبون المحتملون
١٠. منظمات المجتمع المدني
١١. مجتمع الجهات المانحة ووكالات المساعدة الانتخابية

نتناول كل صاحب مصلحة بالتفصيل

١. الأحزاب السياسية والمرشحون السياسيون

تعد الأحزاب السياسية والمرشحون من أصحاب المصلحة الأساسيون؛ ويجب أن تضع هيئة إدارة الانتخابات في اعتبارها اهتماماتهم ومصالحهم عند رسم وتنفيذ السياسات والأنشطة. وما لم تكن هيئة إدارة الانتخابات على علاقة جيدة مع الأحزاب السياسية وتحوذ على ثققتها، فسوف تكون سياسات وبرامج الهيئة موضع انتقاد وسوف يصعب عليها التمتع بدعم واسع من أصحاب المصلحة. وحين يُعيّن مرشحو الأحزاب السياسية كأعضاء دائمين في هيئة إدارة الانتخابات، كما هو الحال في جورجيا، أو كأعضاء لا يتمتعون بحق التصويت كما هو الحال في المكسيك، يصبح هناك هيكل ثابت لحوار هيئة إدارة الانتخابات مع الأحزاب السياسية. وممن الأرجح أن تزداد ثقة الأحزاب السياسية والمرشحين في هيئة إدارة الانتخابات التي تحافظ على سياسة الأبواب المفتوحة معهم، وتتعامل مع جميع الأحزاب السياسية والمرشحين باحترام وحياد وإنصاف وتهتم بأرائهم ومقترحاتهم. ومن المهم أن تقتنع جميع الأحزاب السياسية بأنها تُعامل بإنصاف وتمنح لها جميعا نفس الفرص والمعلومات من قبل هيئة إدارة الانتخابات. ويمكن أن توفر الاجتماعات العادية التي تُعقد مع الأحزاب السياسية - والتي قد تزداد وتيرتها أثناء فترة الانتخابات - إطار عمل للاتصالات المتبادلة وأن تعزز حجم قبول جداول مواعيد هيئة إدارة الانتخابات وعملياتها ومخرجاتها.

لهيئة إدارة الانتخابات في كندا وليسوتو وجنوب أفريقيا ترتيبات تتواكب مع هذا النهج. أما في كينيا فتتواصل هيئة إدارة الانتخابات مع الأحزاب من خلال لجنة الاتصال بالأحزاب السياسية والتي تُشكّل بشكل رسمي. وفي جنوب أفريقيا يشترط القانون أن تشكل هيئة إدارة الانتخابات لجان اتصال بالأحزاب السياسية على كافة المستويات الحكومية من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، وتلعب عضوية الأحزاب السياسية، دون التمتع بحق التصويت، في هيئة إدارة الانتخابات دورًا مماثلًا. وتقوم بعض الدول الأخرى، مثل أستراليا، بتأسيس كيانات استشارية على الرغم من أن ذلك غير مطلوب قانونًا. ومن المفضل أن تقابل هيئة إدارة الانتخابات كل الأحزاب السياسية في نفس الوقت (وليس كل حزب على حدة) لمناقشة قراراتها أو سياساتها. يجب تقديم محاضر جميع هذه الاجتماعات إلى كل الأحزاب السياسية سواء حضروا هذه الاجتماعات أم لا.

بالإضافة إلى هذه الاجتماعات الدورية قد تستطيع هيئة إدارة الانتخابات تحسين علاقتها مع الأحزاب السياسية بدعم ممثلها وإشراكهم في الفعاليات التي ترعاها الهيئة. ومن أمثلة هذه الأنشطة المشتركة الزيارات التعريفية لمرافق تسجيل الناخبين أو المشاركة في ورش عمل توعية وتنقيف الناخبين أو المقابلات الإعلامية المشتركة أو المناظرات

العنلية بين المرشحين برعاية هيئة إدارة الانتخابات. ويجب منح فرص متساوية لمشاركة جميع الأحزاب /الكتل السياسية والمرشحين.

ومن المهم مشاركة الأحزاب السياسية في المشاورات لوضع الأهداف الاستراتيجية لهيئة إدارة الانتخابات وتقييم أدائها. ومن منطلق كونهم من العملاء الأساسيين لهيئة إدارة الانتخابات، تعد آراء الأحزاب السياسية والمرشحين عن التركيز الرئيسي للهيئة وأولوياتها والخدمة التي تقدمها وسيلة مفيدة لتحسين الإدارة الانتخابية. ومن المفيد أيضاً أن تقوم هيئة إدارة الانتخابات بعد كل حدث انتخابي بدمج الأحزاب السياسية في المشاورات العامة مع أصحاب المصلحة لبحث كيفية تحسين الإطار الانتخابي وأخذ ذلك في الاعتبار في أي اقتراحات تقدم لعملية الإصلاح الانتخابي.

## ٢. موظفو هيئة إدارة الانتخابات

تعد الموارد البشرية هي أثنى أصل من أصول أي منظمة - سواء العمالة الدائمة أو المؤقتة أو المعينة بعقد. وإذا ما لم تحم هيئة إدارة الانتخابات مصالح موظفيها وتستجيب لمطالبهم، فقد تفشل في تنظيم انتخابات ناجحة. ويمكن أن يتسبب الموظفون غير المخلصين لهيئة إدارة الانتخابات ومبادئها في تعطيل تنفيذ برامجها أو أن يسهل إفسادهم على أيدي الموردين الراغبين في كسب مناقصة أو السياسيين الذين يريدون الفوز في الانتخابات. كما يمكن أن يضرب الموظفون غير الراضين عن العمل، حتى أثناء إجراء الانتخابات، وبالتالي يخرجون العملية الانتخابية عن مسارها. لا يمكن أن تفترض هيئة إدارة الانتخابات أن موظفيها سيكونون أولياء لها وأنهم سوف يشاركون قيم الهيئة تلقائياً ويعملون باجتهاد على تطبيقها: بل الهيئة بحاجة لدعم هذا الولاء والمهنية وحرصه. وتعد إحدى أبرز مميزات هيئة إدارة الانتخابات التي تتسم بالمهنية أنها تستطيع إخبار موظفيها بأمانة أن عملهم وعمل المنظمة ذو قيمة في حد ذاته، ويمكن أن يسهم في رفاهية البلاد بشكل كبير. ويجب التركيز على ذلك بشكل دائم. بالإضافة إلى ذلك يجب على هيئة إدارة الانتخابات معاملة كل موظفيها بأمانة وبشكل عادل، ومنحهم رواتب منافسة لرواتب أقرانهم وتوفير ظروف عمل جيدة، وإدراك الحاجة إلى فرص الترقى الوظيفي، والاحتراف بإنجازات العاملين، وتوفير بيئة عمل آمنة، وضمان إتاحة الفرص بشكل متساوٍ، وتعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي والثقة، وتدريب الموظفين وتنمية قدراتهم ليتمكنوا من تعزيز مهاراتهم وتنويعها، وإشراك الموظفين في التنظيم والتخطيط لعملهم. تمثل العمالة المؤقتة التي يتم توظيفها في فترة الانتخابات، بالنسبة لأغلب الناخبين، الوجه العام لهيئة إدارة الانتخابات. وفي العديد من الدول تمثل هذه العمالة مجموعة تعمل في كل انتخابات ولذلك فإنهم يمثلون المنظمة سواء بشكل

رسمي أو غير رسمي في مجتمعاتهم المحلية وليس فقط في وقت الانتخابات . وإذا كان لديهم الدافع لإبراز صورة إيجابية عن المنظمة فيمكن أن يساعد هذا في توطيد الثقة في العملية الانتخابية ودعمها مع مرور الوقت . ويجب أن تأخذ البلدان التي توظف آليات تعمل على تقليل تفاعل الجمهور مع الموظفين، مثل اتباع طريقة التصويت البريدي الشامل، هذا العامل في اعتبارها.

يمكن أن تكون هيئات إدارة الانتخابات التي تتبع النموذج الحكومي وهيئات إدارة الانتخابات الأخرى التي يعمل بها موظفو الخدمة العامة، مُلزَمة باللوائح التي تسري على الخدمة العامة بأسرها، وبالسياسات التي قد تقيد قدرتها على التعامل مع الموظفين من أصحاب المصلحة بالشكل المناسب . وفي مثل هذه الهيئات، قد تعتمد علاقات الموظفين بشكل أكثر على سلوكيات إدارة هيئات إدارة الانتخابات تجاه موظفيها وليس على قدرتها على توفير مزايا مادية.

### ٣. السلطة التنفيذية للحكومة

هناك أسباب كثيرة تدفع هيئة إدارة الانتخابات إلى تعزيز العلاقات القوية مع السلطة التنفيذية للحكومة. وغالبًا ما تكون وزارة الخزانة أو المالية هي المسؤولة عن ميزانية هيئة إدارة الانتخابات . ويجب أن تعمل هيئة إدارة الانتخابات التي تتبع النموذج الحكومي داخل قيود الوزارة التنفيذية، وقد تحتاج إلى الحفاظ على علاقة وثيقة مع السلطات المحلية التي تنفذ العمليات الانتخابية. وفي الكثير من الأحوال، تعتمد هيئة إدارة الانتخابات على وزارات الحكومة (وبالمثل تعتمد هيئات إدارة الانتخابات الإقليمية على السلطات المحلية) في عمليات النقل وغيرها من صور الدعم اللوجستي للانتخابات، مثل المقار التي تستخدم كلجان اقتراع وموظفي ال وكالات الحكومية المختلفة المنتدبين للعمل كمسؤولي انتخابات. وقد يكون تصديق وكالات المشتريات الحكومية أو الوكالات المانحة لرخص الاستيراد، مطلوبًا لتنفيذ عمليات الشراء الضرورية. يمكن أن تخضع هيئة إدارة الانتخابات للتدقيق المالي على عملياتها من قبل سلطات التدقيق المختصة ويمكن أن يطلب منها أيضا الرد على تساؤلات أمين المظالم أو وكالة مكافحة الفساد. وتعتمد هيئة إدارة الانتخابات على قوات الشرطة لتحقيق الأمن وفي بعض الدول قد تعتمد على القوات المسلحة لتحقيق الأمن ولتوفير بعض خدمات النقل أثناء الفعاليات الانتخابية.

سوف تتحسن سبل التعاون والتنسيق أيضًا إذا سعت هيئة إدارة الانتخابات لإخطار كل الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة بأنشطتها والتشاور معها بانتظام بشأن الخدمات والدعم الذي قد تطلبه منها . ومن المفيد وجود مجموعة دائمة أو لجنة اتصال بين هيئة إدارة الانتخابات والوكالات الحكومية التي تعتمد عليها الهيئة في توفير الموارد اللازمة للفعاليات الانتخابية . بالنسبة لهيئات إدارة الانتخابات المستقلة، يمكن أن تقوم وزارة مثل وزارة الداخلية أو

وزارة العدل بدور حلقة الوصل للتمثيل أمام مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي . وفي كندا يقوم كبير موظفي الانتخابات بالاتصال بالحكومة من خلال وزير يُعيّن لهذا الغرض. يجب أن تحافظ هيئة إدارة الانتخابات على علاقات جيدة مع أي إدارة مسؤولة عن التدقيق المالي في متطلبات ميزانيتها وصرف اعتماداتها لكي تتأكد من إلمام هذه الإدارة بطبيعة برامج هيئة إدارة الانتخابات والطبيعة الحساسة لعنصر الزمن التي تميز احتياجاتها المالية . وللمحافظة على العلاقات الجيدة، من المهم أن تثق وزارة الخزانة أو المالية في النظم التي تستخدمها هيئة إدارة الانتخابات لوضع الميزانية والحسابات والمراقبة المالية وإعداد التقارير. وتؤدي ترتيبات زيارات المُجَامَلَة التي يقوم بها رئيس هيئة إدارة الانتخابات أو أعضائها لزعماء الحكومة، وقد يشمل هذا رئيس الدولة، للتوعية ببرامج الهيئة والتحديات التي تواجهها مثل القيود التشريعية أو المالية أو اللوجستية، على تحسين صورة هيئة إدارة الانتخابات لدى أصحاب المصلحة من السلطة التنفيذية.

#### ٤. المجالس التشريعية

تحتاج هيئات إدارة الانتخابات للوصول للمجلس التشريعي والتواصل معه للتأكد من وضع وجهات نظرها في الاعتبار أثناء وضع الإطار القانوني للانتخابات وتخصيص الموارد الانتخابية، إلى جانب معرفة آراء المجلس في أدائها كأحد أصحاب المصلحة المهمين . ويمكن تسهيل عملية التواصل من خلال إنشاء نقطة اتصال رسمية في المجلس التشريعي . ففي أستراليا، على سبيل المثال، هناك لجنة دائمة خاصة بذلك في المجلس التشريعي، بينما يكون رئيس المجلس التشريعي هو المسؤول عن ذلك في ناميبيا . أما في جزر سليمان فرئيس المجلس التشريعي يشغل أيضاً منصب رئيس هيئة إدارة الانتخابات.

يعد المجلس التشريعي هي الهيئة المسؤولة عادةً عن إعداد القوانين والتي تشمل القوانين الانتخابية، وقد تعتمد أيضاً الميزانية الحكومية وتحص كل الحسابات العامة بما في ذلك حسابات هيئة إدارة الانتخابات. وفي العديد من البلدان يجب على هيئة إدارة الانتخابات بموجب القانون أو العرف تقديم تقارير عن الانتخابات وتقارير سنوية إلى المجلس التشريعي . والمحافظة على علاقات جيدة مع المجلس التشريعي تتيح لهيئة إدارة الانتخابات تقديم ميزانيتها المقترحة وتقاريرها مع العلم بأنهم سيتم التعامل معهم من قبل هيئة لديها فهم معقول لطبيعتها أنشطتها.

في كوستاريكا يمكن لهيئة إدارة الانتخابات أن تتقدم باقتراحات للمجلس التشريعي لإدخال تعديلات على قانون الانتخابات. وفي كندا وفلسطين يمكن أن تقدم هيئة إدارة الانتخابات توصيات لتعديل قانون الانتخابات على الرغم من أن ذلك من

سلطة الوزارة التنفيذية أو المكتب الحكومي في الكثير من البلدان الأخرى. تعد التوصيات الخاصة بتعديل قانون الانتخابات جزءًا كبيرًا من اختصاصات اللجنة الانتخابية في المملكة المتحدة، والتي تعد غير مسؤولة عن تنظيم الانتخابات - على الرغم من قيامها بدور هيئة إدارة الانتخابات في تنظيم الاستفتاءات). ويمكن لهيئات إدارة الانتخابات أن تلعب دورًا مهمًا وبارزًا في تطوير الأطر القانونية الانتخابية في الديمقراطيات الناشئة. ويجب على هيئات إدارة الانتخابات التواصل مع المجلس التشريعي لجعله يشعر احتياجات الإصلاح الانتخابي وأهمية إقرار تعديلات قوانين الانتخابات قبل الفعاليات الانتخابية بوقتٍ كافٍ لتتمكن هيئات إدارة الانتخابات من اتخاذ الاستعدادات المناسبة. هناك أمثلة لا حصر لها لتأثير التأخر في سن القوانين على الأداء الانتخابي كما حدث في مالو في عام ١٩٩٧ وفي تيمور الشرقية في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والذي نشأ عن المُطالئة أو قلة الفهم أو التعاون بين المجلس التشريعي وبين هيئة إدارة الانتخابات أو بين المجلس التشريعي وبين رئيس الدولة.

## ٥. هيئات تسوية النزاعات الانتخابية

قد تضطر هيئة إدارة الانتخابات إلى التعامل مع هيئات تسوية النزاعات الانتخابية التي تتمتع بسلطات التعامل مع بعض المسائل مثل الطعون على قرارات هيئة إدارة الانتخابات والنزاعات التي تنشأ بين هيئة إدارة الانتخابات وأصحاب المصلحة الآخرين ومدى قانونية محتوى لوائح هيئة إدارة الانتخابات أو الطعون على نتائج الانتخابات. وقد تكون هذه الهيئات قضائية، أو شبه قضائية أو هيئات تحكيمية تعمل بصورة أقل رسمية. ويمكن أن تؤثر قراراتها بشدة على أنشطة هيئة إدارة الانتخابات ورؤية الجمهور لها.

يمكن أن يساعد الانفتاح بشكل عام على هذه الهيئات - بما في ذلك ضمان إطلاع تلك الهيئات على جميع أنشطة هيئة إدارة الانتخابات وقراراتها من خلال الاجتماعات الدورية إلى جانب تلقيها كل منشورات هيئة إدارة الانتخابات ودعوتها للتفتيش على أعمال هيئة إدارة الانتخابات - على الحفاظ على العلاقة الجيدة معها. ويجب أن يتم ذلك بطريقة لا تمس، ولا ينظر إليها بعبثها، استغلال القرار بالنسبة لهيئة إدارة الانتخابات أو هيئة تسوية النزاعات. وهذا الأمر ذو أهمية خاصة إذا كانت الولاية القانونية لهيئة إدارة الانتخابات تتضمن قيامها بدورٍ في تسوية النزاعات والذي غالبًا سيكون هو الحال (حتى وإن كان من خلال تقديم الشكاوى إلى هيئة إدارة الانتخابات، باعتبارها أول درجات التقاضي، ثم تصعيدها). من المهم بشكل حاسم أن تتسم هيئة إدارة الانتخابات بالمهنية في أعمالها وأن تكون متعاونة في أي تحقيقات تجريها هذه الهيئات بشأن النزاعات الانتخابية. ومن الصعب الحفاظ على علاقة جيدة إذا أعاقت هيئة إدارة الانتخابات حصول هيئة تسوية الخلافات على المواد

الانتخابية ذات الصلة أو دخولها إلى مواقعها، أو مارست ضغوطاً لتقييد سلطات تلك الهيئات، أو كانت طريقتها في تقديم الأدلة الخاصة بالمنازعات غير سليمة ولا تتسم بالمهنية.

## ٦. النظام القضائي

يمكن أن يتفاعل العديد من مكونات النظام القضائي مع أنشطة هيئات إدارة الانتخابات. وقد تحتاج هيئات إدارة الانتخابات إلى التعاون مع الشرطة والسلطات النيابة في التحقيق في دعاوى المخالفات الانتخابية والحضور أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم الإدارية في أي إجراء يتم في المحكمة. وقد تخضع هيئة إدارة الانتخابات أو أعضاؤها أو موظفوها، للتحقيق القضائي أو تقام ضدهم دعاوى مدنية، كما قد تتعرض ممارسات هيئة إدارة الانتخابات وسياساتها الإدارية للطعن عليها أمام الهيئات القضائية. أما بالنسبة لعلاقات مع هيئات تسوية النزاعات الانتخابية، فمن المهم بشدة أن تتسم هيئة إدارة الانتخابات بالمهنية، وسهولة الوصول إليها، والتعاون في تعاملاتها مع النظام القضائي الأعم.

## ٧. مراقبو الانتخابات (المحليون) ومراقبو الانتخابات المدنيون والدوليون

يعد إنشاء هيئة إدارة الانتخابات لعلاقة جيدة مع مراقبي الانتخابات و فرق الاعتماد (في حالة تم تعيينهم) والمراقبين أمراً هاماً للغاية. ويمكن لمراقبي الانتخابات (الذين يتمتعون بسلطة التدخل وإصلاح أي قصور يظهر في العملية الانتخابية )، و فرق الاعتماد (التي تلعب دوراً متفقاً عليه في تقييم العملية الانتخابية والتصديق (أو عدم التصديق) على صحتها وخاصة في بيئة ما بعد النزاع)، ومراقبي الانتخابات الدوليين والمدنيين (الذين لا يتمتعون بسلطة التدخل ويجب عليهم فقط جمع معلومات وكتابة التقارير) أن يكونوا من الجهات الفاعلة شديدة الأهمية في العملية الانتخابية . ويجب على هيئات إدارة الانتخابات وضع إجراءات اعتماد بسيطة وتبني آليات اعتماد فعالة وسريعة.

يمكن لهيئة إدارة الانتخابات أن تنظم و /أو تشارك في عقد اجتماعات الإحاطة للمراقبين قبل الانتخابات وذلك قبل يوم التصويت بعدة أسابيع للمراقبين الذين سيعملون لفترات أطول و فرق تخطيط عملية المراقبة . كما يمكن ترتيب عقد سلسلة اجتماعات قبل يوم التصويت بعدة أيام متى كان أغلب المواطنين والمراقبين الذين يعملون لفترات قصيرة مستعدين للانتشار للعمل. من الشائع بشكل متزايد أن تقوم هيئات إدارة الانتخابات بدعوة الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني لحضور اجتماعات المراقبين حتى يخطر المراقبين بانطباعاتهم عن مدى استعداد هيئة إدارة الانتخابات لإجراء الانتخابات . ويمكن

أن تساعد أيضا مجموعة المواد الموجزة للمراقبين، والتي تعدها هيئة إدارة الانتخابات على فهم إطار عمل الانتخابات والعملية التشغيلية الخاصة بها.

يجب على المراقبين، كجزء من عملية اعتمادهم، الاشتراك في مدونة قواعد السلوك التي تعدها هيئة إدارة الانتخابات (أو المجلس التشريعي) والتي قد تشترط عليهم أو على المنظمة الراعية لهم، إخطار هيئة إدارة الانتخابات بالمشاكل التي تظهر في العملية الانتخابية. كما تسعى بعثات المراقبة عادةً إلى تحديد المعايير السلوكية التي يُنتظر من أعضائها الالتزام بها. ويمكن أن تشمل العقوبات الرسمية المتعلقة باختراقات هذا القواعد سحب الاعتماد على الرغم من استبعاد استخدام هذا بشكل واسع في الواقع العملي لأنه عادةً لا يؤثر إلا بعد انتهاء الحدث الانتخابي وقد يكون له تبعات دبلوماسية غير مرغوب فيها.

## ٨. وسائل الإعلام

يمكن أن تكون وسائل الإعلام التقليدية، سواء المطبوعة أو الإلكترونية أو العامة أو الخاصة، حليفًا أساسيًا لهيئة إدارة الانتخابات في تعريف الجمهور بولايتها القانونية وعملياتها إلى جانب توعية وتنقيف الناخبين بمعنى الديمقراطية والانتخابات. وفي الغالب يميل الأشخاص الذين يقرأون الصحف ويشاهدون التلفزيون ويستمعون للراديو بانتظام إلى إخبار الآخرين بما قرأوه أو شاهدوه أو سمعوه.

تحتاج هيئة إدارة الانتخابات لاستراتيجية للعلاقة مع وسائل الإعلام، تعمل على تعزيز التواصل الإيجابي مع وسائل الإعلام بشكل منظم والتأكد من قدرة وسائل الإعلام على الحصول على معلومات دقيقة عن الانتخابات - بما في ذلك أنشطة هيئة إدارة الانتخابات. إذا لم تقم هيئة إدارة الانتخابات بتعزيز علاقة تتسم بالشفافية مع وسائل الإعلام سيكون هناك خطر أكبر من أن تؤدي المعلومات غير الصحيحة إلى تقويض مصداقيتها.

تشمل عناصر تنفيذ استراتيجية العلاقات مع وسائل الإعلام لأي هيئة إدارة الانتخابات الآتي:

- تحديد وسائل الإعلام ذات الصلة ونطاق تغطيتها
- تحديد الأشخاص الأساسيين في وسائل الإعلام المتنوعة الذين يمكنهم ضمان نقل الأخبار الدقيقة والمهمة عن أنشطة هيئة إدارة الانتخابات
- الاستباق والشفافية في نشر المعلومات في وسائل الإعلام
- التأكد من أن المعلومات المعطاة لوسائل الإعلام واضحة وموجزة ويسهل فهمها
- إعداد جدول زمني لتقديم المعلومات الانتخابية

– تعيين متحدث رسمي واحد لهيئة إدارة الانتخابات للتحدث للوسائل الإعلامية ونقطة اتصال إدارية واحدة

داخل هيئة إدارة الانتخابات للتواصل مع وسائل الإعلام

– إنشاء مركز إعلامي داخل هيئة إدارة الانتخابات

تشمل بعض الأنشطة المحددة التي ستساعد هيئة إدارة الانتخابات في تحسين علاقاتها مع وسائل الإعلام الآتي:

– تسهيل إعداد برامج تدريبية للصحفيين

– إصدار معلومات إعلامية بانتظام عن الموضوعات الانتخابية

– تنظيم مؤتمرات إعلامية دورية

– تعيين موظف بهيئة إدارة الانتخابات للاتصال بوسائل الإعلام يمكن التواصل معه بسهولة

– إعداد كتيب معلومات عن وسائل الإعلام لكل حدث انتخابي

– إجراء اجتماعات مع وسائل الإعلام تتناول مشاكل الانتخابات التقنية

– إتاحة البيانات الانتخابية للاطلاع عليها مجاناً وبسهولة ويسر

لعدة أسباب، من المحتمل أن تراقب هيئة إدارة الانتخابات المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام التقليدية . ويجب

عليها أن تكون على دراية بالقصص التي تشكل أو تشير إلى انتهاكات القانون أو مدونة قواعد السلوك . ويمكن أن

يُطلب منها جمع بيانات عن حجم الدعاية الانتخابية لمختلف الأحزاب أو المرشحين لكي تراقب التزامهم بالحد

الأقصى للإنفاق . بالإضافة إلى ذلك يجب على هيئة إدارة الانتخابات أن تأخذ في اعتبارها النقد العلني الذي تم

التصريح به، أو المخاوف، فيما يتعلق بإجراء الانتخابات . سوف تختلف تقنيات وسائل الإعلام المناسبة التي تستخدم

في المراقبة من بلدٍ إلى آخر فيمكن متابعتها داخلياً أو من خلال استخدام خدمات مراقبة الإعلام التجارية، ويمكن أن

تشمل جمع قصاصات الصحف، وتسجيلات من الراديو والتلفزيون، وأخبار مأخوذة من الإنترنت.

## ٩. وسائل التواصل الاجتماعي

يمثلّ النزاييد الكبير والمستمر في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العديد من الدول هذه الأيام تحديات جسيمة لهيئات

إدارة الانتخابات. إذ يتم تناقل الأخبار سريعاً بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعل فكرة مراقبتها عملياً أمراً

مستحيلاً، مع أنها منتشرة عبر عدد محدود من الوسائل التي يسهل مراقبتها نسبياً (وأهمها الصحف والراديو والمحطات

التليفزيونية). وقد يكون تنفيذ القوانين الخاصة بمحتوى المواقع أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً بسبب إمكانية نشرها عبر

مواقع إنترنت كائنة في دول أخرى . ويستخدم بعض أصحاب المصلحة في هيئات إدارة الانتخابات وسائل التواصل الاجتماعي لجمع الأخبار ونشرها، ويكون لهيئة إدارة الانتخابات نصيب منها بالطبع، وللرد سريعًا وباختصار على الاستفسارات والقضايا التي تهتم الجماهير . وسوف يتمكن مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي أكثر فأكثر من دخول الإنترنت عبر الهاتف المحمول بدلاً من أجهزة الحاسوب.

ومن غير المعقول في بيئة كهذه أن يتم توجيه جميع الاتصالات مع وسائل الإعلام من خلال متحدث رسمي واحد واحد يمثل هيئة إدارة الانتخابات في جميع المؤتمرات الصحفية ويصدر بيانات صحفية دقيقة ومهنية . وعلى هيئة إدارة الانتخابات أن تستعد لأن يكون لها حضور في قنوات إعلامية متعددة (مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر وغيرها )، لنشر أخبارها مع التقيد بالشكل الذي تسمح به هذه القنوات؛ وأن تفوض مهام الاتصال من خلال هذه القنوات لفريق عمل سريع التواصل مع الجمهور بنبرة فيها روح التواصل بدلاً من البيروقراطية، وبدون الحاجة للتصديق على بث معظم الرسائل عبر سلسلة طويلة من الرؤساء.

## ١٠. جمهور الناخبين: الناخبون والناخبون المحتملون

الغرض الأساسي الذي أنشئت من أجله هيئة إدارة الانتخابات هو خدمة جمهور الناخبين - وليس الذين يدلون بأصواتهم بانتظام فحسب، بل جميع من لهم حق التصويت أيضًا. ونظرًا لقيام هيئة إدارة الانتخابات نيابةً عن الناخبين بمهام عديدة وكثيرة، فلا بد أن تعمل على إعلام الناخبين بأنشطتها وبرامجها، وتستطلع آرائهم فيما تقوم به من عمليات وعن أدائها. ومن الخطأ افتراض أن هيئة إدارة الانتخابات ليس عليها سوى التواصل مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجلس التشريعي والحكومة، نظرًا لأنها مؤسسات في المجمل تمثل جمهور الناخبين، وألا تهتم بالأفراد.

ويمكن لهيئة إدارة الانتخابات الاستفادة من إنشاء قنوات اتصال مباشرة مع جمهور الناخبين . ومن الوسائل المتاحة خدمات الاستعلامات عبر الهاتف، ومكاتب الاستعلامات العامة، وصناديق الاقتراحات في أماكن مثل الأسواق وأماكن التسوق في الدوائر الانتخابية وفي مراكز المواصلات، وبرامج الراديو والتلفزيون التفاعلية والاجتماعات العامة بحضور أعضاء هيئة إدارة الانتخابات . ويعتبر الإعلان المتكرر عن قائمة من أعضاء هيئة إدارة الانتخابات الذين يمكن التواصل من خلالهم وتفاصيل الاتصال، خدمة قيمة. وتنشر هيئة إدارة الانتخابات في الهند دليلًا بتفاصيل الاتصال على المستوى الوطني على موقعها الإلكتروني ضمن المعلومات التي تنشرها بموجب قانون الحق في

المعلومات، وتُعيّن هيئة عليا من كبار الموظفين على مستوى الولايات كموظفين للاستعلامات العامة. وفي الانتخابات العامة عام ٢٠٠٦ في فيجي وزع المركز الانتخابي استطلاعاً للرأي عن مدى رضا الناخبين عن سير الانتخابات في عينة من محطات الاقتراع لمعرفة الانطباعات والتقييم المباشر من الناخبين فيما يتعلق بإدارة الانتخابات. وقد أعدت هيئة إدارة الانتخابات في أستراليا استطلاعاً يشتمل على مقابلات منمّمة مع الناخبين عند مغادرتهم لجان الاقتراع؛ وفي عدد من الانتخابات التي أجريت في أستراليا، أعدت هيئة إدارة الانتخابات استطلاعاً آخر لمعرفة مدى رضا أصحاب المصلحة والذي ركز على المرشحين والأحزاب السياسية والإعلام ومراكز الانتخابات في الولايات. وبوجه عام، يمكن الحصول على تعليقات تقييم الناخبين عن طريق الأبحاث التي تجرى على مجموعات التركيز وعمل استطلاعات للناخبين بشكل أوسع.

ومن الأهمية أن تجيب هيئة إدارة الانتخابات سريعاً وبدقة عن جميع الاستفسارات والتعليقات التي ترد من الجمهور. فأي تأجيل أو إهمال للإجابة يعطي صورة عامة عن هيئة إدارة الانتخابات بأنها منظمة لا تتسم بالكفاءة ولا تعبأ بخدمة جمهور الناخبين. وقد تحتاج هيئة إدارة الانتخابات لبذل جهد مضاعف في تقديم الخدمات والمواد والمعلومات الانتخابية لأولئك المهتمّين بسبب الإعاقة والامية والبعد الجغرافي. ويمكن لهيئة إدارة الانتخابات أن تستخدم وسائل الإعلام لتوعية وتنقيف جمهور الناخبين بالانتخابات ولتباشر برامجها الدعائية – كمنتجات المعلومات المطبوعة والمسموعة والمرئية، وتحديث موقعها الإلكتروني بانتظام – لربط الناخبين بأنشطةها. ومن المفيد إنشاء وحدة على درجة من المهنية داخل هيئة إدارة الانتخاب ات للتعامل مع شؤون الإعلام وتنقيف الناخبين.

## ١١. منظمات المجتمع المدني

تعتبر منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع عدد كبير من القضايا مثل التطور الديمقراطي وتمكين المرأة والإصلاح القانوني وحقوق الإنسان والتعليم المدني ونظام الحكم وحقوق ذوي الإعاقة من أصحاب المصلحة في أنشطة هيئة إدارة الانتخابات. ومن خلال التشاور المستمر مع أصحاب المصالح هؤلاء، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وجنوب أفريقيا، يمكن أن تطلع هيئة إدارة الانتخابات مباشرة على احتياجاتهم الخاصة وأن يكون التواصل بمثابة منتدى لمناقشة برامج هيئة إدارة الانتخابات الداعمة لهم والإعلان عنها. ويمكن لهيئات إدارة الانتخابات إقامة علاقات إيجابية مع

منظمات المجتمع المدني جعلهم شركاء في تنفيذ الأنشطة الانتخابية، مثل تدريب موظفي الانتخابات المؤقتين، أو برامج توعية وإعلام الناخبين. ويتواجد في بعض هيئات إدارة الانتخابات ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، ففي تيمور الشرقية على سبيل المثال يجب أن تضم عضوية الهيئة ثلاثة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني

## ١٢. مجتمع الجهات المانحة ووكالات المساعدة الانتخابية

أدى الدور المهم الذي تلعبه الوكالات المانحة في بناء الوعي الديمقراطية والمساعدة الانتخابية حول العالم إلى جعلها شريكاً لا يستغنى عنه للعديد من هيئات إدارة الانتخابات. ومن الممكن أن يذهب الدعم المادي لهيئة إدارة الانتخابات مباشرة أو عبر وسيط مثل إحدى الوزارات الحكومية. وقد يكون اتفاق المساعدة الانتخابية ثنائياً ومباشراً مع جهة مانحة واحدة، أو يتم توجيه المساعدة المقدمة من عدة جهات مانحة من خلال بعض الترتيبات مثل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني (كما في نيبال عام ٢٠٠٨ وتيمور الشرقية في الفترة التي سبقت انتخابات عام ٢٠١٢) أو الصندوق المشترك للتبرعات التابع للأمم المتحدة (كما في كينيا والسودان واليمن). وفي جميع الحالات، يجب على هيئة إدارة الانتخابات أن تضمن الوفاء بجميع اشتراطات المانحين - بما فيها الموازنات وتقارير تنفيذ المشروعات والتقارير المالية - إلى جانب تحقيق أي طلب لمعاينة أنشطتها، بأعلى درجة من الكفاءة والالتزام بالتوقيتات. ويمكن اعتبارات الاجتماعات التي تضم المانحين إحدى الآليات التي تستخدمها هيئة إدارة الانتخابات لتقديم التقارير عن مدى تقدمها في إدارة الانتخابات، وكيفية استخدام تمويل المانحين. وقد يشترط المانحون إعلان هيئة إدارة الانتخابات عن دعمهم لها في لقاءاتها العامة وإصداراتها والمنتجات الإعلامية، ويلقى هذا الأمر استحسانهم بلا شك.

## الدور الفعال للمجتمع المدني في الانتخابات

### نظرة عامة

أصبحت التوعية الداعمة للعملية الانتخابية تُعرَف بـ "توعية الناخبين" والتي يُعدّ الناخب الهدف الأساسي لها . وهناك عدد من الجوانب الأخرى للتوعية الأخرى اللازمة لنجاح الانتخابات، ولكن الأحزاب السياسية ومسؤولي الإدارة الانتخابية يمكنهم توفير هذه الجوانب من التوعية بطرق عدة . وعلى الجانب الآخر فإن توعية الناخبين على الجانب الآخر تُعتبر وظيفة منفصلة ومُتفرّدة. وعادة ما يتم تحديدها كوظيفة للسلطة الانتخابية ويتم من حين إلى آخر تفويضها إلى شركات خاصة وإلى منظمات المجتمع المدني . كما يتمّ دعمها أيضاً من قبل منظمات الضغط العامة المُستقلة عن أي تفويض من السلطة الانتخابية .

### ما هي توعية الناخبين؟

في جوهرها، تعتبر توعية الناخبين أحد المشروعات المُصمّمة لضمان استعداد الناخبين، ورغبتهم في، وقدرتهم على المشاركة في السياسة الانتخابية . ويُفترض أن هذا يستلزم المعرفة بالانتخابات والثقة في ملائمة العملية الانتخابية وفعاليتها في اختيار الحكومات ودعم السياسات التي ستعود بالنفع على الفرد الناخب .

### هل تُعد توعية الناخبين أمراً كافياً لتحقيق الديمقراطية؟

كما أشرنا من قبل في هذا الجانب من الموضوع، تُعتبر توعية الناخبين أمراً أساسياً لضمان ممارسة الناخبين لحقوقهم الانتخابية وتعبيرهم عن إرادتهم السياسية بفعالية من خلال العملية الانتخابية . وفي حالة ما إذا كان ال ناخبون غير مستعدين أو ليس لديهم الدافع للمشاركة في العملية الانتخابية، قد تبدأ التساؤلات حول مدى شرعية، وتمثيل، وتجاوب القادة المُنتخبين والمؤسسات المُنتخبة في الظهور . وفي الوقت ذاته، تُعدّ توعية الناخبين أحد المشروعات التي تتسم بالتركيز الشديد . حيث تستهدف الناخبين المؤهلين وتتناول أحداث انتخابية محددة بالإضافة إلى العملية الانتخابية بشكل عام. وعلى الرغم من أن التوعية الانتخابية هي أحد المُكوّنات الضرورية لعملية انتخابية ديمقراطية، إلا أنها ليست كافية لتحقيق الديمقراطية .

تحتاج توعية الناخبين لاستكمالها من خلال جهود التوعية المدنية المستمرة لتحقيق المشاركة الديمقراطية والثقافة التي تتبع منها وتُعدّ في الواقع الأساس المنطقي للانتخابات الدورية . وتتبنّى التوعية المدنية منظوراً أوسع من الذي تتبناه

توعية الناخبين. حيث ينصب اهتمامها على المواطنين وليس ال ناخبين، وتؤكد على العلاقة بين المواطنة النشطة والمجتمع الديمقراطي. والاعتقاد أنه يتوجب على المواطنين المشاركة في العملية الانتخابية بشكل روتيني، وليس خلال وقت الانتخابات فقط

من المؤكد أن المشاركة في الانتخابات ووضعية "الناخب" تحظى بثقل خاص في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تُنظّم انتخابات تأسيسية والتي تمّ الحصول فيها على حق الانتخاب عبر الصراع الاجتماعي. ولكن مع تحرُّك العالم الديمقراطي نحو أسلوب موحد، أصبح التصويت ينظر إليه كطريقة ضمن عدة طرق يشارك من خلالها المواطنون في الديمقراطية ويدعمونها.

### مقارنات دولية

يتوقف النطاق المطلوب لجهود توعية الناخبين في أية دولة على مجموعة من العوامل المختلفة. هل تتمتع هذه الدولة بتاريخ طويل من الانتخابات الديمقراطية، أم أن هذه انتخابات تأسيسية أو انتقالية؟ هل تم توسيع نطاق حق الانتخاب ليشمل مجموعات جديدة من الناخبين؟ هل تم إدخال تغييرات على نظام التمثيل أو على عملية التصويت؟ هل تتمتع العملية الانتخابية والمؤسسات السياسية بثقة جمهور الناخبين؟ هل الحملة الانتخابية مفتوحة وتنافسية؟ هل تمّ القيام بجهود لتوعية الناخبين في الماضي؟ هل هناك جهد مستمر للتوعية المدنية؟ سوف تؤثر الإجابة على كل هذه الأسئلة على طبيعة ومدى اتساع برنامج توعية الناخبين.

### الرسائل والطرق

إن مساعدة المواطنين على فهم الانتخابات والمشاركة فيها – ليس كأحد المتنافسين أو كمؤيد لأحد المتنافسين (وهو شكل هام من أشكال التوعية لم يتم استغلاله بالشكل الكافي) - أمر يتطلّب التركيز على عدد من الأمور الرئيسية. ويبدو أن أهمية هذه الأمور تعتبر عامة، على الرغم من أن كل انتخابات قد تتسم بلامحها الخاصة.

كما أن اختصاصي التوعية سيكون لديه بعض الاعتبارات المنهجية أيضاً وقد جرى تناول هذه الاعتبارات في العناصر المحتملة للبرنامج. وقد يكون هناك العديد من عناصر البرنامج الملائمة وفقاً للموارد المتوفرة والأهداف التي تم تحديدها من قبل منظمة التوعية، أو ربما من قبل المنظمة التي ترعى البرنامج. وتُظهر الأشكال المنهجية المختلفة المتاحة أن توعية الناخبين تقع بين المفهومين المتعلقين بـ "إعلام الناخبين" و "التوعية المدنية".  
على من تقع المسؤولية؟

في حين أن مسؤولية إعلام الناخبين تقع بالتأكيد على كاهل السلطة الانتخابية، إلا أنه من السهل اعتبار أن توعية الناخبين مسؤولية كل من السلطة الانتخابية والمجتمع المدني . وبجانب ذلك يمكن أن تلعب مجموعة متنوعة من الوكالات الحكومية الأخرى بعض الأدوار في إعلام وتوعية المواطنين . ويمكن أن يتحدّد التفويض الممنوح للسلطة الانتخابية أو الوكالات الحكومية الأخرى عبر القانون، في حين قد يكون لدى منظمات المجتمع المدني، وكجزء من رسالتها، التزام نحو توعية الناخبين والمشاركة السياسية.

إن الحاجة إلى توعية الأشخاص للمشاركة في الانتخابات ليست محلاً للنقاش . وسواء كان هؤلاء الأشخاص أطفالاً أم بالغين، فهناك العديد من الحاجات التعليمية التي تتصل بإجراء الانتخابات . لكن هناك أيضاً الحاجات المتصلة بالمشاركة النشطة في الحياة السياسية التنافسية . وينطوي أحد الأنشطة التعليمية على استخدام الانتخابات الوهمية أو الموازية. ففي شيلي، على سبيل المثال، يرافق الأطفال أبائهم إلى مراكز الاقتراع يوم الانتخابات ويقومون بالإدلاء بأصواتهم بصورة فعلية في انتخابات موازية. وفي حالات أخرى، يمكن إما أن تُركّز أنشطة الانتخابات الوهمية بكثير من التحديد على سلوك التصويت أو أن تشمل الحملة الانتخابية بأكملها . ويؤدي خوض الأطفال سباق انتخابي أو إدارتهم لحملة لآخرين إلى تعليمهم دروساً هامة لا يمكن تعلّمها عبر منظور لا يُركّز سوى على أنشطة يوم الانتخابات .

### أهداف التوعية التقليدية للناخبين

تهدف التوعية التقليدية للناخبين إلى خلق مُناخ من المشاركة الواعية من قبل جميع الناخبين المحتملين في انتخابات قادمة. كما تسعى أيضاً إلى تمكين الناخبين المحتملين من الإدلاء بأصواتهم بثقة .

يمكن تحقيق هذه الأهداف أيضاً عبر أشكال أخرى من التّدخل، وسيحتاج اختصاصيو التوعية إلى تصميم برامج تعمل بالتزامن مع مبادرات تعالج قضايا مثل أمن الناخبين، والإجراءات الانتخابية الأساسية، ومراكز الاقتراع التي يسهّل الوصول إليها، والحملة الانتخابية من جانب المرشحين التي تتسم بالحيويّ والابتعاد عن العنف والترهيب .

تُعَدّ الموازنة بين برامج توعية الناخبين وبين هذه الأشكال الأخرى من التّدخل أمراً مهماً لضمان عدم تضخّم الموازنات المالية. ويمكن، بل ينبغي أن تقوم تكاليف برامج توعية الناخبين على أساس تقدير التكلفة للناخب الواحد . وقد يدفع البعض، بل أن البعض يدفع بالفعل، بأنّ الانتخابات، مهما ارتفعت تكلفتها، ستكون حتماً أقلّ تكلفة من الحرب أو الصراع المجتمعي المُستوطن . وهذا الأمر صحيح، لكن الهدف من الانتخابات الديمقراطية هو ضمان استمرار إجراء الانتخابات بشكل دوري، ولا يمكن تحقيق ذلك بالبذخ والمبالغة إلى الأبد . بل يجب تقدير تكاليف الانتخابات

بعناية وتصميم البرامج التي تحد من التكاليف . وقد يتطلب هذا أحياناً ضغط الأهداف التي يتوجب على البرنامج تحقيقها بالفعل للحصول على انتخابات فعالة .

### توقيت الإعلام

يمكن أن يكون توقيت برنامج توعية الناخبين هو نفس توقيت برنامج إعلام الناخبين كما يمكن ألا يكون، إلا أنه من المرجح أن يتم كلا البرنامجين بشكل متزامن عند بعض النقاط . ويمكن أن يتوقف توقيت برنامج توعية الناخبين على وجه الخصوص، على مدة هذا البرنامج، والمؤسسة التي تقوم بإجرائه، وتفويض هذه المؤسسة أو مهتها، والمعايير الخاصة بالبرنامج، وأنواع المواد الإرشادية التي يجري تطويرها، وحاجات المجموعة (المجموعات) التي يستهدفها هذا البرنامج .

وفي البيئات التي لا تنطوي على سلطة انتخابية دائمة والمحدودة الموارد، لا يمكن إجراء برنامج لتوعية الناخبين سوى في وقت عقد الانتخابات وبالتزامن مع أية جهود مبذولة لإعلام الناخبين . وفي بعض الحالات، يمكن الشروع في توعية الناخبين قبل إعلام الناخبين ببعض الوقت، خاصة إذا كانت هناك تغيرات رئيسة على النظام التمثيلي للدولة والإطار القانوني للانتخابات يتم إجراؤها، وحيث يجري توسيع نطاق حق الانتخاب، أو إدخال تغييرات هامة على العمليات السياسية والانتخابية. لكن في البلدان التي تتمتع بديمقراطيات أطول أمداً وحيث توجد سلطة انتخابية دائمة وموارد كافية، قد تكون توعية الناخبين نشاطاً مستمراً . وتبعاً للتفويض الذي تحظى به السلطة الانتخابية ورسالة منظمات مجتمع مدني معينة، يمكن التعامل مع توعية الناخبين من خلال برنامج أوسع للتوعية المدنية بحيث يعتبر أحد مكوناته .

في حالة تقديم توعية الناخبين من خلال النظام المدرسي، يمكن أيضاً دمج مقرّر دراسي قصير خاص بتوعية الناخبين كجزء من منهج أوسع للتوعية المدنية. ويمكن تدريس هذا المقرر الدراسي للتلاميذ في مراحل عمرية مختلفة، أو فقط للتلاميذ الذين يقتربون من بلوغ سن الانتخاب . ويمكن أن يتوقف مقدار الوقت الذي يُنفق على توعية الناخبين في هذه الحالة أيضاً على عمق واتساع المقرّر موضع النقاش. كما يمكن إدراج لعب الأدوار، والانتخابات والحملات الوهمية، وتدريبات التعلم داخل وخارج حجرة الدراسة . وقد تقتصر الأنشطة على فصل دراسي معين أو قد تضم جميع الفصول الدراسية وعدد من الصفوف . ويمكن حتى تنظيم مسابقات تنافسية فيما بين المدارس . وكلما ازداد المقرّر شمولاً وتعقيداً، كلما ازداد مقدار الوقت الذي سوف يتوجب تخصيصه لهذا.

### الرسائل القياسية لتوعية الناخبين

يستخدم اختصاصيو التوعية رسائل قياسية محددة. وينطوي التوحيد القياسي على أمرين.

– ينبغي توصيل عناصر رئيسة محددة لرسالة ما.

– يمكن إعادة إنتاج وثيقة الرسالة كما هي أو يمكن إعادة صياغتها لمزيد من التوزيع.

هناك أربعة رسائل عامة تقوم جميع برامج توعية الناخبين بتوصيلها . وسوف يتطلب هذا أن يعمل اختصاصيو التوعية مع اختصاصي المحتوى لضمان مناقشة الرسائل بأسلوب له مغزى بالنسبة لتلك الدولة التي يجري فيها تنمية الديمقراطية. ويتمتع كل بلد بتاريخه الخاص، ويؤثر هذا التاريخ مواضيع تنظيمية وأساطير ديمقراطية بالإضافة إلى فروق دقيقة فيما يتعلق بالمبادئ والإجراءات والتي سوف تتطلب معالجة مختلفة عن تلك المُعدّة في الدول الأخرى وإن كانت دولاً مجاورة. لكن من الممكن تحديد إطار للأمر التي غالباً ما ستتم معالجتها في كل جانب .

○ **الانتخابات والديمقراطية.** يستحيل تصوّر إمكانية تحقيق الديمقراطية في منظمة أو مجتمع حديث ومعقد بدون

نظام لتحديد اختيارات جماعات كبيرة من المواطنين عبر إجراءات انتخابية . وتُعد الانتخابات أحد الأحداث

المُحدّدة للديمقراطيات المعاصرة، وتقضي إقامة انتخابات دورية ونزيهة متطلبات قبلية إضافية تتمثل في

تخيير المواطنين فيما بين الأفراد، والأحزاب، والخيارات السياسية . كما أنهم سيحظون بحرية القيام بهذه

الاختيارات دون ترهيب مُجحف، وسوف يحق لهم ترشيح أنفسهم أو آخرين لشغل منصب ما . وأخيراً،

سيُمنحون الحريّات اللازمة لمناقشة الخيارات السياسية وتشكيل الاتحادات التي تقوم إما بالتنافس في

الانتخابات، أو بتأييد ومباركة مرشحين أو أحزاب سياسية معينة، و /أو بتزويدهم بالمعلومات والنقاش الذي

يحتاجون إليه لإجراء اختياراتهم الانتخابية عند صندوق الاقتراع. كما سيتمتعون أيضاً بحرية الحركة والتنقل

من أجل تنظيم حملة انتخابية نيابة عن قضيتهم أو مرشّحهم في جميع أنحاء الدولة . وتعد صياغة مثل هذه

الحُجج أمراً أساسياً، نظراً لأنه قد يكون هناك من يعتقدون بإمكانية إجراء الانتخابات بدون توافر مثل هذه

الشروط. في الهند، يجب أن تُحدّد السلطة مدى تحقق هذه الشروط قبل السماح للانتخابات بالمضيّ قدماً . لكن

في أمثلة أخرى، في أماكن أخرى، استخدمت الانتخابات لدعم مصداقية وشرعية ظاهرية لحكومة لا تعترم

ضمان توافر الحقوق الديمقراطية الضرورية خلال فترة الانتخابات.

○ **دور، ومسؤولية، وحقوق الناخب.** يُوفّر الجانب الثاني من رسائل التحفيز للمشاركة في الانتخابات من قبل

المواطنين. حيث يعرفون كيف أن المشاركة الفردية في الانتخابات تؤدي إلى إنشاء حكومة نيابية وتضمن

المساءلة من قبل هؤلاء الذين يجري انتخابهم . لكن لن يكون من الكافي التركيز فقط على الأدوار

والمسؤوليات. فجاناب ذلك، يجب على اختصاصي التوعية التفكير في الحقوق الخاصة بالحصول على انتخابات حرة ونزيهة. حيث تؤدي مساعدة الناخبين على فهم هذه الحقوق إلى تسهيل مراقبة الانتخابات من قبل جميع المواطنين وليس فقط المجموعات المتخصصة. حيث يضمن هذا الفهم مراقبة كل من المرشحين والإدارة الانتخابية.

○ **إن لصوتك قيمة.** على الرغم من أن جميع النظم تقدم المبدأ القائل بأن لكل صوت قيمة في الانتخابات، هناك بعض الفروقات الدقيقة في الرسالة وفقاً للنظام المستخدم: نظام التمثيل النسبي أم نظام الفائز الأول. ففي نظام الفائز الأول يمكن أن يتحدد النجاح أو الفشل الانتخابي بعدد صغير من الأشخاص حيث سيكون هناك مرشح فائز وآخر خاسر بهامش ضئيل. أما في النظم التي تستخدم التناسب، يكون لكل صوت قيمته في بناء التمثيل النسبي للمرشح المفضل للناخب. بغض النظر عن لعبة الأرقام، يحتاج الناخبون إلى أن تتم توعيتهم بأنه لكل صوت فردي من الأصوات وزن في تحديد الحقوق التي تحقق لهم على النائب أو الحزب المنتخب ما أن يتحقق الفوز بالانتخابات أو تتم خسارتها. وإذا تعدد إنشاء علاقة تمثيلية بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين، ربما يبدأ المواطنون في الشعور بأنه في الواقع ليس لصوتهم قيمة كبيرة.

○ **صوتك سري.** هناك العديد من الظروف التي يكون فيها من الضروري حماية الناخبين من التهيب والخوف من العواقب الشخصية والسياسية اللاحقة. في مثل هذه الظروف ينبغي إيصال الرسالة التي مفادها أن الأصوات سرية وإثبات هذا الأمر إلى أقصى مدى ممكن. وللسرية دلالات إيجابية وأخرى سلبية، ففي المجتمعات التي تقدر الجماعة، يمكن أن تكون السرية مثاراً للشكوك. كما يمكن أن تكون هناك مجتمعات تنظر إلى السرية على أنها أمراً مستحيلاً، إما كنتيجة لوجود إدارة لا تعمل بكفاءة أو بسبب الهيكل العقائدي السائد. في مثل هذه الظروف، تمد الأمثلة على الأمور السرية، أو التي لا يمكن اكتشافها، اختصاصي التوعية برموز تشير إلى ما يحتمل أن تكون عليه عملية التصويت. كما قد تكون هناك طرق بديلة، ربما يتمثل أهمها في إعادة الانتخابات دون وقوع عواقب وخيمة على الناخبين. لكن يجب على التشريع الانتخابي دعم هذه الرسالة عبر التفكير بعناية في الطريقة التي يتم بها عد الأصوات وإعلان النتائج. وقد يكون الصوت الفردي سرياً ولكن قد لا يكون ما يفضل المجتمع كذلك، وقد يكون لذلك تبعات على نفس الدرجة من الأهمية.

رسائل أخرى

بجانب ذلك، سوف تحظى كل انتخابات بمجموعة إضافية من الرسائل القياسية الملائمة لهذه الانتخابات بعينها . وفي العديد من الحالات، سوف تتبنى هذه الرسائل عبارة جذابة لتكون شعارها والتي يمكن استخدامها لنماذج الاتصال القصير مثل المُلصقات، والإعلانات، والملا بس. وعلى اختصاصي التوعية إعداد هذه الرسائل في صورة يمكن استخدامها على نطاق واسع . حتى أنها يمكن أن تشكل جزءاً من بنك معلومات الفاكس بحيث يكون بمقدور اختصاصي التوعية الذين يمكنهم الوصول إلى تسهيلات الهاتف والفاكس الصحيحة طلبها والحصول على نسخ من الرسائل لمزيد من الاستخدام والتوزيع . كما تستطيع تلك البلدان التي يمكنها الوصول إلى خدمات البريد الإلكتروني والإنترنت توزيع الرسائل عبر هذه الوسائل.

بالإضافة إلى هذه الرسائل القياسية، هناك أداة إضافية للرسائل القياسية حظيت بذيوع كبير حتى أنها يمكن أن تكون الوثيقة الأكثر أهمية والأوسع توزيعاً التي يقوم بإعدادها برنامج التوعية. هذه الوثيقة هي وثيقة الأسئلة الشائعة.

### الأسئلة الشائعة

منذ اللحظة الأولى لإحدى الانتخابات، سوف يبدأ اختصاصيو التوعية في جمع قوائم التساؤلات التي يتم طرحها في ورش العمل، وفي المكالمات الهاتفية، ومن قبل الموظفين الانتخابيين خلال توظيفهم وتدريبهم . وينبغي فهرسة هذه التساؤلات وتصنيفها. وعندما تتوافر قائمة أولية من نحو عشرة أسئلة، ينبغي إعداد الإجابات الوجيزة لها وإعداد وثيقة تحتوي على السؤال متبوعاً بالإجابة، وفي ذلك أكبر عدد ممكن من الأشكال. يمكن تعديل قائمة الأسئلة الشائعة مرات عدة على مدار الانتخابات . حيث ستم إضافة المزيد الأسئلة، كما ستتوافر معلومات إضافية يمكن أن تُغيّر الإجابات الموجودة أو أن تضيف إليها . وينبغي إيصال مهمة تحديث هذه القائمة وتوزيعها إلى أحد الموظفين .

نظراً لأن القائمة ستتغير مرات عدة، وربما يتم إرسالها عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني، أو حتى توزيعها في ورش العمل التدريبية. فمن الضروري ترقيم كل إصدار، وتاريخه، بل وتحديد زمن صدوره في الأيام الأخيرة قبل إجراء الانتخابات. وفي حالة ما إذا كانت الجهة التي تقوم بإعداد قائمة الأسئلة ا لشائعة هي إحدى المنظمات أو السلطة الانتخابية، فينبغي تزويد القائمة بغلاف يحمل جميع بيانات المنظمة التي أعدها وقامت بتوزيعها، بالإضافة إلى طرق الاتصال بهم مباشرة للحصول على مزيد من المعلومات.

يمكن أن تكون هناك قائمتان منفصلتان من الأسئلة الشائعة لكل من موظ في الإدارة الانتخابية واختصاصي التوعية. فمن المهم إدراك أن الأشخاص المختلفين تكون لديهم تساؤلات مختلفة . وفي كل الأحوال، فإن هذا الملخص لجميع

الأمر التي تهم الأشخاص عن الانتخابات والإجابات القصيرة والمسندة هو أداة سيكون تأثيرها من الأهمية بحيث يبرر تكاليف إعدادها .

هناك بعض الفروقات الهامة بين أنشطة إعلام الناخبين، وتوعية الناخبين، والتوعية المدنية، ولكن في الوقت ذاته يمكن أن يفيض أحد أشكال التوعية هذه بسلسلة على شكل آخر، كما يمكن أن يُشكّل فرعاً من فروع الموضوع الأساسي في كثير من الحالات .

في الوقت ذاته، هناك ملامح معينة مشتركة بين كل من إعلام وتوعية الناخبين . حيث يجب أن يشتمل كل منهما على الصيغة الخاصة به من الجدول الزمني والتوقيت الانتخابي . كما يمكن أن يستفيد كلاهما من أصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك الأحزاب السياسية (انظر الأحزاب السياسية في توعية الناخبين)، ومسؤولي الانتخابات (انظر مسؤولو الانتخابات في توعية الناخبين)، و/أو قطاع المجتمع المدني لتوسيع نطاق البرنامج وتعزيز فاعليته . وكلاهما سيكون معنياً ليس فقط بالتصويت يوم الانتخابات، ولكن أيضاً بتسجيل الناخبين . وسوف يتوجّب عليهما في النهاية التفكير في طرق يمكن بها استخدام مواقع الانتخابات لخفض التكلفة وتحسين فاعلية البرنامج .

وكننتيجة لهذا التداخل، يعالج هذا الجانب من الموضوع كلاً من توعية وإعلام الناخبين في الوقت ذاته إلا حيث تتم الإشارة إلى غير ذلك . ولا تُعدّ التوعية المدنية النقطة الرئيسية التي يركز عليها هذا الجانب من الموضوع ولكنها تشغل جزءاً بأكمله جرى تخصيصه لها . ونظراً لأن إعلام الناخبين وتوعية الناخبين غالباً ما يمثلان أحد المكونات الهامة لبرامج التوعية المدنية، فقد تم إدراج بعض منتجات التوعية المدنية في الجزء الخاص بعينات المواد.

وتتلخص أدوار المجتمع المدني في الآتي

### أولاً: - الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني.

أن أحد أهم أدوار مؤسسات المجتمع المدني هو الدور الرقابي على الانتخابات وذلك من أجل نزاهة وشفافية الانتخابات التي تجري في المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى لتكريس احترام إرادة الشعب. لذا على هيئات المراقبة المحلية المنبثقة عن منظمات المجتمع المدني القيام باتخاذ الترتيبات الداخلية اللازمة لمراقبة ومراقبة الانتخابات، وذلك انطلاقاً من المعايير والأسس التالية

- التأكد من سير العملية الانتخابية وفق القوانين والإجراءات والأصول المرعية ذات العلاقة.
- التأكد من احترام حقوق المواطن في الترشح والانتخاب بحرية.
- التأكد من تساوي فرص المرشحين في الدعاية، وصولاً إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة تعكس الإرادة الحرة للمقترعين.
- التأكد من احترام إرادة الشعب عندما يمارس حقه في مختلف الاستشارات المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات التشريعية والمحلية والمهنة عن طريق الاطلاع على نماذج اللوائح الانتخابية، وأخذ عينات من الأسماء الواردة بها على أساس أنها تقطن في مدن وقرى محددة، ثم التأكد فيما إذا كان أصحابها موجودين في العناوين المنسوبة إليهم في اللوائح، وهل تقيدهم بها يرينگز على أساس من القانون.
- التأكد من سلامة العمليات الانتخابية بواسطة حضور اللقاءات والتجمعات الانتخابية ومعاينة المطبوعات والملصقات الدعاية، ومتابعة كيفية تعامل وسائل الإعلام الرسمية مع مختلف القوى السياسية الداخلة في الانتخابات وهل هو تعامل محايد أم لا ضد فويق أو أكثر؟ وكذلك متابعة كيفية تعامل السلطات المشرفة على إجراء الانتخابات، هل هو تعامل محايد أم متحيز لصالح فريق أو أكثر كما أن التتبع يقتضي حضور كيفية سير العمليات الانتخابية ابتداء من تشكيل مكاتب التصويت واختصاصها في التاريخ والزمن المحددين لتلقي التصويت ومروراً بعملية التصويت وانتهاءً بالإعلان عن نتائج التصويت بعد تحرير محاضر بشأنها.
- التأكد من وجود أم عدم وجود مراقبين أو وكلاء يمثلون المرشحين في مكاتب التصويت، مع أخذ أسمائهم، وإذا لم يكونوا موجودين فيجب البحث هل ذلك يرجع لأسباب ذاتية أم إلى إكراهات صادرة عن السلطة.
- معاينة زمن الشروع في الاقتراع وصناديق الاقتراع وأوراق وأغلفة التصويت من أجل التأكد منها هل هي تتماشى

- مع القوانين الانتخابية والمحلية. وهل هذه الأخيرة تتوفر فيها كل الضمانات اللازمة لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة.
- معاينة سير عملية التصويت، من أجل التأكد هل تتوفر فيه كافة الشروط القانونية المحلية والضمانات العلمية المعمول بها في الدول الديمقراطية. وذلك من خلال وجود اسم الناخب في لائحة الانتخابات واثبات هويته بأخذ الوثائق الرسمية والتأشير على اسمه في اللائحة بعد التأكد من هويته واخذ أوراق الانتخاب في الحدود المسموح بها ودخوله المكان السري قصد التصويت به، ثم الرجوع منه قصد وضع ورقة الانتخاب في الصندوق المعد لها.
  - متابعة عملية فرز الأصوات والتأكد هل تتوفر فيها كافة الضمانات المتعلقة بسلامتها وصحتها من الناحية القانونية على المستوى المحلي في البلدان الديمقراطية.
  - أن متابعة العمليات الانتخابية في مختلف مراحلها تقتضي بالإضافة إلى ما ذكر جمع أقوال الصحف ووسائل الإعلام المختلفة والتمحيص والتحقيق فيما تنسبه لهذه العمليات من خروقات ، ويكون التمحيص والتحقيق عن طريق المعاينات والمتابعات التي اشرفنا عليها ، وعن طريق الاستماع إلى عينة مختلفة من الناخبين والمرشحين ، وبواسطة الاطلاع على لوائح الانتخابات قبل وبعد إجرائها وعلى محاضر الانتخابات التي يمكن الحصول عليها من طرف المراقبين ممثلي المرشحين ، والذين يجب الاستماع إلى نماذج منهم حول ما يمكن أن يكون قد ارتكب من خروقات أثناء عمليات التصويت.
  - على المنظمات الحقوقية المعنية بعد جمع وتحليل كافة المعلومات والخروقات التي عرفتتها مختلف العمليات الانتخابية أن تخرج بتقرير مفصل ينشر على الرأي العام يتضمن كل الخروقات وما يثبتها مع المطالبة بما يجب المطالبة به طبقاً للمواثيق الدولية المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي عبر استفتاءات وانتخابات حرة ونزيهة.
- ثانياً: - الدور الداعم لمؤسسات المجتمع المدني.**

أن الانتخابات باعتبارها أحد مظاهر السيادة بمفهومها الحديث فهي تعطي الفرصة لمأسسة نظام الحكم على أسس ديمقراطية عريضة تعتمد توسيع قاعدة نظام المشاركة السياسية في الحكم لكل أفراد الشعب ومن خلال مؤسساته غير الرسمية التي صارت شريكة فاعلة في آلية الحكم وتحديد أهدافه ، لذا فإن أحد وظائف منظمات المجتمع المدني هي تقوية الناس وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم ، وهذا لن يتم إلا إذا تم العمل على بناء دور مؤسساتي يقوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحسينها من خلال توعية وتعريف الناس بحقوقهم وتطهيرها للدفاع عنها من خلال دور عملي يتم فيه حشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين يتم تأهيلهم وتدريبهم من أجل إيجاد فرق عمل كفؤة وفاعلة لتراقب على سير عمليات الانتخاب من إلفها إلى يائها

وتعمل مؤسسات المجتمع المدني على برامج توعية للناخبين بنحوٍ عام دون تسمية مرشح أو ناخب على ألا تتدخل تلك المنظمات بنحوٍ مباشر في وسائل أو أنشطة الضغط أو ما يعرف بـ (اللوبي) لتحقيق مآرب من شأنها التأثير على صناعة القرار، وإنما لتوعية المشاركة في الانتخابات والقضاء على العزوف الانتخابي.

ويكون دور مؤسسات المجتمع المدني داعماً للمواطنين من خلال العمل على إزالة أسباب أو الدوافع المؤدية إلى العزوف وعدم المشاركة في الانتخابات عموماً عبر إزالة (الإحباط من النواب السابقين في عدم تغيير الواقع الاجتماعي لهم وهو توفير الخدمات بجميع مستوياتها أن كانت صحية أو تعليمية أو غيرها) وترسيخ سياسة ثقافة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات، ويمكن عرض أهم أدوار مؤسسات المجتمع على مستوى تحفيز الناخبين والمشاركة في الانتخابات، وهي (

١. التوعية بالانتخابات لجميع المواطنين كونها الحاضن الأول للتغيير السياسي في البلد.
٢. تأهيل الأفراد في المجتمع بكل مراحلهم العمرية وطبقاته الاجتماعية على قبول ثقافة الانتخاب.
٣. تنوير الأفراد بحقوقهم الطبيعية والمدونة والحضارية التنظيمية بعيداً عن الإفراط وشرح الآليات الحوارية والبناءة لتحقيقها بعيداً عن عدم المشاركة والعزوف الانتخابي.
٤. العمل على تثقيف المجتمع وتوجيهه للأخطار والمشاكل التي تنتج عند عدم مشاركته في الانتخابات.
٥. تقديم البديل الإيجابي للتصحيح أو التصويب لا الاكتفاء بالنقد السلبي بغاية التشهير دون المعالجة. معنى ذلك أن مشاركة المواطنين في الانتخابات ستنجح لهم اختيار الأنسب وإبعاد الفاسد.

#### المراجع والمصادر

١. رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٥-٣٦)، ٢٠١٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧.
٢. صادق علي حسن، المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية، قسم الأبحاث، ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني <http://www.bayancenter.org>، ٢٠١٦/٠٨/٢٣٧٠/.
٣. علي عبد العزيز الياسري، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والأمن " العراق أنموذجاً"، بغداد، ط ١، ٢٠٠٩.

٤. جايس جودوين - جيل ، الانتخابات الحرة والنزيهة ، ترجمة : أحمد منيب و فايزة حكيم ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٤ .
٥. خيرى عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٢ .
٦. صلاح عبد العاطي ، دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات ، موقع الحوار المتمدن :محور المجتمع المدني ، ٢٠٠٥ ، الموقع الالكتروني .  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٤١٣٦١>
٧. محمد علي حمود ، أثر إشكالية مكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الانتخابات ، السياسة الدولية ، العدد ١٦ ، السنة ٢٠١٠ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠ .
٨. مهدي نعيم الكتاني ، شبكة عين العراق تطلق تقريرها الأولي لمراقبة الانتخابات ٢٠١٨ ، المستقلة ، وكالة الصحافة المستقلة ، الموقع الالكتروني ، ٢٠١٨ ، <https://www.mustaqila.com/>
٩. دليل مراقبة الانتخابات، مركز المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ٢٠٠٧
١٠. دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة مينيسوتا
١١. أحمد فوزي، ندوة بعنوان الانتخابات البرلمانية في مصر ”رؤى وتحديات“، ١٧\١١\٢٠١٣، منتدى البدائل العربي للدراسات.
١٢. الانتخابات في مصر ”دولة قانون الطوارئ الدائم“ لا يتماشى مع انتخابات نزيهة وحررة، تقرير هيومان رايتس ووتش ٢٠١٠
١٣. نتائج وتوصيات عن مراقبة الاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠١١، المنظمة المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
١٤. تقرير الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات حول انتخابات مجلس الشعب المصري، نوفمبر- يناير ٢٠١٢ .
١٥. سمر الحسيني، ندوة بعنوان الانتخابات البرلمانية في مصر ”رؤى وتحديات“، ١٧\١١\٢٠١٣، منتدى البدائل العربي للدراسات.